

Distr.  
GENERAL

A/52/154  
S/1997/383  
21 May 1997



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن  
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والخمسون  
البندين ٣٩ و ١٤٨ من القائمة الأولية\*  
المحيطات وقانون البحار  
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهتان من  
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة  
لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بناءً على تعليمات من حكومتي بأن أحيل إليكم طيه نسخة من مذكرتي الاحتجاج رقم  
٥٧٣-٨٠/٠٤/٠٣٤ و ٥٧٤-٨٠/٠٤/٠٣٤ المؤرختين في ١٩٩٧/٥/٤، والموجهتين من وزارة خارجية دولة الإمارات  
العربية المتحدة إلى سفارة جمهورية إيران الإسلامية في أبو ظبي بشأن ما أعلنه السيد عبد الله محمد  
هاشم مساعد وزير الطرق والمواصلات في جمهورية إيران الإسلامية والوارد في صحيفة "همشهري" في  
عدها ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٢ والذي يعد:

أولاً: خرقاً صريحاً من قبل حكومة جمهورية إيران الإسلامية لمذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين  
عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى، وفرضاً لواقع غير مشروع ومحاولة لتكريس احتلال الجزيرة وضمها  
بالقوة إلى السيادة الإيرانية، ولا يرتب أي حقوق لجمهورية إيران الإسلامية على هذه الجزيرة.

ثانياً: خرقاً صريحاً لقواعد القانون الدولي، وانتهاكاً سافر لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة  
على جزيرة طناب الكبرى، ولا يرتب أي حقوق لجمهورية إيران الإسلامية في الجزيرة، وذلك استناداً إلى  
القواعد المستقرة في القانون الدولي والقاضية بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتلك القاضية  
بأن الاحتلال لا يترتب عليه أي حقوق للسلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الخاضعة لها بالقوة.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة  
تحت البندين ٣٩، ١٤٨ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خالد خليفة المعلا  
القائم بالأعمال بالنيابة

.A/52/50 \*

المرفق الأول

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة من  
وزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة إلى سفارة  
جمهورية إيران الإسلامية في أبو ظبي

تود وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة إبلاغ حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن قيامها ببناء مطار في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك وفقا لما أعلنه السيد عبد الله محمد هاشم، مساعد وزير الطرق والمواصلات لشؤون بناء وتوسيع الموانئ والمطارات، في جمهورية إيران الإسلامية، والوارد في صحيفة (همشهري) في عددها ١٢٣٧ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٩٧ م، يعد خرقا صريحا من قبل حكومة جمهورية إيران الإسلامية لمذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين عام ١٩٧١ م بشأن جزيرة أبو موسى. إن هذا العمل يعد فرضا لواقع غير مشروع ومحاولة لتكريس احتلال الجزيرة وضمها بالقوة إلى السيادة الإيرانية؛

وعليه تبلغ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة احتجاجها الشديد إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية على هذا العمل غير المشروع، وتعتبره وكافة الأعمال السابقة التي نفذتها الحكومات الإيرانية في جزيرة أبو موسى أعمالا استفزازية غير مبررة ولا ترتب أي حقوق لجمهورية إيران الإسلامية في الجزيرة؛

وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجددا سيادتها على جزيرة أبو موسى، كما وأنها تجدد عدم اعترافها بأي سيادة أخرى على الجزيرة، وتحتفظ بكامل حقوقها في جزيرة أبو موسى.

## المرفق الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة من  
وزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة إلى سفارة  
جمهورية إيران الإسلامية في أبو ظبي

تود وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة إبلاغ حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن قيامها ببناء مطار في جزيرة طنب الكبرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٧١ م، وذلك وفقاً لما أعلنه السيد عبد الله محمد هاشم، مساعد وزير الطرق والمواصلات لشؤون بناء وتوسيع الموانئ والمطارات في جمهورية إيران الإسلامية، والوارد في صحيفة (همشهري) في عددها ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٢ م، يعد خرقاً صريحاً لقواعد القانون الدولي وانتهاكاً سافراً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة طنب الكبرى، ولا يترتب أي حقوق لجمهورية إيران الإسلامية في الجزيرة، وذلك استناداً إلى القواعد المستقرة في القانون الدولي والقاضية بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتلك القاضية بأن الاحتلال لا يترتب عليه أي حقوق للسلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الخاضعة لها بالقوة؛

وعليه تبلغ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة احتجاجها الشديد إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية على هذا العمل غير المشروع، وتعتبره وكافة الأعمال السابقة التي نفذتها الحكومات الإيرانية في جزيرة طنب الكبرى المحتلة، وكذلك في جزيرة طنب الصغرى المحتلة وجزيرة أبو موسى، أعمالاً استفزازية غير مبررة ولا تترتب أي حقوق لجمهورية إيران الإسلامية في هذه الجزر؛

وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجدداً سيادتها على جزرها الثلاث، كما وأنها تجدد عدم اعترافها بأي سيادة أخرى عليها، وتحتفظ بكامل حقوقها في هذه الجزر.

— — — — —